الهامّة، والتهرّب من تنفيذها؛ وتشكيل اللجان لدعم الانتفاضة، وعدم تشغليها.

وفي السياق التالي سنعرض لبعض السياسات العربية تجاه انتفاضة الشعب الفلسطيني، ومواقف قيادة الانتفاضة من تلك السياسات.

مصر؛ تسويق النموذج

تنطّحت مصر، منذ الايام الاولى للانتفاضة، لتسويق تصوّرها للتسوية السلمية، الذي يقوم على مبدأي التفاوض المباشر مع اسرائيل، والاعتماد الكامل على دور الولايات المتحدة الاميركية. وهذان المبدآن يعتمدان على وجوب استبعاد الخيار العسكري بالمطلق. وهكذا جاءت «مبادرة مبارك» الأولى، في ١٩٨٨/١/٢٢، التي من بين ما دعا فيها الى ايقاف الانتفاضة لمدة ستة شهور[٣٣]. وقد ردّت القيادة الوطنية الموحّدة على تلك المبادرة بالقول: «انتصاراتكم تتصاعد والاحتلال يتعمّق مأزقه... والامبريالية وأعوانها تهبّ لنجدته عبر سلسلة مؤامرات ' المبادرات ' ، المطروحة، من اميركية ومصرية واردنية... ان القيادة الوطنية الموحّدة تؤكد رفض الشعب الفلسطيني الثائر للمؤامرة الاميركية ـ الاسرائيلية التي يريدون تمريرها بمشاركة بعض الأطراف العربية، وفرضها على شعبنا، في محاولة يائسة لاجهاض الانتفاضة... أو محاولة طرح ايقاف الانتفاضة لبعض الوقت حتى يتسنّى للمتآمرين تحقيق مؤامرتهم ومصادرة نتائج الانتفاضة الشعبية» (النداء الرقم ٧). وأكدت القيادة الوطنية الموحّدة «رفضها القاطع لطريق كامب ديفيد ومبادرة مبارك الرامية الى احباط الانتفاضة» (نداء «المنظمة ممثلنا الوحيد»).

كما وافقت مصر على «مبادرة شولتس» التي اعتمدت ما يعرف باسم «الخيار الاردني». وحين طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، مبادرته، وتبنّتها الولايات المتحدة الاميركية، تحرّكت مصر لتحريك تلك المبادرة، وطرحت عشر نقاط، أوضحت، لاحقاً، بعد احتجاج منظمة التحرير الفلسطينية، انها استفسارات استيضاحية[٣٤] حول خطة شامير، وان المنظمة غير ملزمة بالرد عليها. ورداً على التحرك المصري اياه، دعت قيادة الانتفاضة الى ممارسة الحذر «ازاء ما يدور حولنا من نشاطات وخطوات تتعلّق بمصير قضيتنا واستمرار انتفاضتنا. ففي الوقت الذي بدا التخبّط واضحاً على خطوات سلطات العدو، تقدّم الرئيس المصري ببعض المقترحات الاجرائية لتحريك خطة شامير، جاءت على شكل نقاط تعتمد على خطة الانتخابات الاسرائيلية كأساس للتحرّك السياسي، الامر الذي أفقدها [نقاط مبارك] التوازن، وجعلها تأتي خالية من الاشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية كشريك للحل السياسي في المنطقة، وخالية من الاشارة الى ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية كمحصلة نهائية لعملية المفاوضات... كما ان هذه النقاط تطرّقت الى مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني وتحديد ماهية المشتركين به، الامر الذي لا يحق لأي طرف تحديده سوى م.ت.ف... ولذلك... فلا مجال للقبول بالنقاط المصرية العشر، ما لم تتضمّن، وبشكل صريح وواضح، ضرورة مشاركة م.ت.ف. في العملية السياسية، وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف المعنيّة، وطالما لم تحدد الهدف النهائي للعملية السياسية، والذي يتمشى مع مطالب شعبنا العادلة، وحقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (النداء الرقم ٤٦). ولم يكن اعتراض قيادة الانتفاضة على دور سياسي قد ترغب هذه الدولة العربية، أو تلك، في لعبه، في ما يخص الموضوع الفلسطيني، بل كان اعتراضها على طبيعة الدور وأهدافه؛ فـ «في الوقت الذي لا نرغب فيه الغاء دور أي طرف عربي في دفع عملية السلام الى أمام، فاننا نؤكد ان أي تحرّك سياسي عربي، فردي أو جماعي، يجب ان يُستمد من مقررات قمّة الدار